العوامل النحوية وأثرها في الإعراب: دراسة نحوية تطبيقية

الدكتور ثاني بابايو يانا
08032661331 ibnkakka@gmail.com

مقدمة:

تنتابني الدهشة والاستغراب في كثير من الأحايين لما أسمع بعض الدارسين يطلقون المصطلحات الخاطئة في إعرابهم لمفردات اللغة والجملة، أو في تعليلهم لحال من أحوال الإعراب، ومن هذه الأخطاء اللاشعورية التي ترتكب كثرا، خلطهم في إعرابهم بين العامل الإعرابي وعلامة الإعراب، والفرق بين هذا وذاك واضح جدا مما لا يستدعي النقاش. لكن الإسراف في هذا الخلط بين الأمرين –بقصد من المعربين أم بلا قصد– مما بدأ يجر الطلبة – فيما يلاحظه الباحث في قاعات التدريس– إلى عدم انتباههم – حتى في مستوى الدراسات العليا – إلى التمييز والتفريق بين العامل الإعرابي وعلامة الإعراب، ففي إعراب أحدهم جملة: محمدٌ زكيٌّ، مثلا، يقول لك: محمد مبتدأ مرفوع بالضمة، وزكيٌّ خبر مرفوع بالضمة، وكذلك في مثل جملة: يقرأُ إبراهيمُ الكتابَ في الفصلِ جالسا، أنّ: يقرأُ: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وإبراهيمُ: فاعل مرفوع بالضمة، والكتابَ: مفعول به منصوب بالفتحة، وفي: حرف جرّ مبني على السكون، والفصل: مجرور بالكسرة، وجالسا: حال منصوب بالفتحة. وهذا الإعراب فيما يلاظ فيه من الخلط بين العامل الإعراب وعلامة الإعراب ما لا يخفى على كل متتبع حريص، وهو خلط قد يوقع الطالب في الخطأ وعدم الانتباه إلى الإعراب السليم المستقيم. وإن كان فيما يبدو لي قد يقصد بذاك النوع من الإعراب؛ الإيجاز والاختصار المخلان؛ لوقوع اللبس فيه.

من أجل هذا، قصدت كتابة هذا المقال بعنوان: **العوامل النحوية وأثرها في الإعراب: دراسة نحوية تطبيقية**، فجاء المقال يحمل العناوين الفرعية اللآتيه:– مقدمة، حقيقة العامل الإعرابي، الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، علاقة بين العامل الإعرابي والعلامة الإعرابية، الخاتمة، والنتائج.

هذا، والله تعالى أسأل أن ينفع به كاتب المقال وقارئها، ويزيدنا علما، إنه نعم المولى ونعم النصير.

حقيقة العامل الإعرابي.

العامل عند النّحاة هو: "ما يقتضي أثراً إعرابيًّا في الكلم".[1] فالعامل النحويّ هو مؤثر حقيقي للإعراب، ومن مظاهر تأثيره الحركات والحروف والسكنات التي تلحق أواخر الكلمات، أو توارد المعاني المختلفة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة وغيرها في الأسماء، أي بمعنى أنّه سبب الإعراب وعلّته.(2)

هذا الرأي هو رأي جمهور النحاة في تطبيقاتهم لنظريّة العامل، بحيث لا يعدو غيره من الآراء إلاّ مجرّد اجتهاد في الفهم والبحث، كرأي ابن الأنباريّ الذي يعتبر العامل أمارةً وعلامةً لا غير(3)، ورأي ابن جنيّ الذي يراه تمهيداً لإدراك العامل الحقيقي، وهو المتكلّم.(4)واستقرّت نظريّة العامل منذ المراحل الأولى لتشييد الصرح النّحويّ، على أنّ النحاة ظلّوا على مدى العصور يتوسّعون فيها توسّعا كبيراً إلى أن بلغت المبلغ الذي هي عليه الآن. والعوامل النحوية تنقسم إلى قسمين، كما أنها تختلف من حيث قوّة أثرها على معمولها، وتفصيل ذلك كما يلي:

أقسام العوامل النحويّة وأثرها في معمولاتها

العوامل النحويّة تنقسم إلى لفظيّة ومعنويّة. واللفظيّة تتفرّع بدورها إلى سماعيّة وقياسيّة.(5) فاللفظيّة السماعيّة هي: "ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجرّ والحروف المشبهة بالفعل"(6) واللفظيّة القياسيّة هي: "ما سمع عن العرب، ويقاس عليها".(7)أمّا العوامل المعنويّة فهي: "معنى من المعاني لا نطق فيه، هو معنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ".(8)

والحالات الإعرابية كلها (من رفعٍ إلى نصب وجرٍ وجزمٍ) نتيجة تأثير الكلام بعضه في بعض؛ لذلك أطلق النحاة على الأثر المؤّثر لتلك الحالات عاملاً، والكلمة المتأثرة معمولاً، والظاهرة الإعرابية الحادثة عملاً.

فعلى سبيل ذلك أن جملة: "كتب مُحَمَّدٌ الدرَس" مثلا، يكون فعل: "كتبَ" هو العامل فيها، وكلمتا "مُحَمَّدٌ والدرس" هما المعمولان، والرفع الحاصل في "مُحَمَّدٌ" هو العمل فيه، كما أن

النصب الحاصل في "الدرس"، هو العمل فيها أيضا؛ لأن الفعل الوارد في الجملة فعل متعدٍ، يرفع فاعله وينصب مفعوله.

فالعامل في اصطلاح النحويين، هو: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، أو ساكنا".(9) فحينما يقول المتكلّم: "لَمْ يُسَافِرْ عُمَرُ." مثلاً؛ تكون "لَمْ" هي العامل، و"يُسَافِر" هي المعمول، والجزم الحاصل على "يسافر" هو العمل، كما أنّ فعل "يُسَافِر" من جهة أخرى هو عامل الرفع في "عُمَر" الفاعل الذي هو معموله.

ثم أطلقوا هذه النظرية لتعليل أسرار كلّ الظواهر الإعرابية، فقالوا: ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها،(10) وقد أعملوه في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلها الأسماء المبنية،(11) وعلى أساس هذه النظرية يبررُ الخليل قواعد النحو، ثم توسع فيها تلميذه سيبويه من بعده، فكانت له عمدة في توزيع أبواب الكتاب، فقد عقب على حديثه عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله:"وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث منه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب".(12)

أصالة العوامل اللفظيّة على العوامل المعنويّة

يتضح مما سبق أن مفهوم العامل عند النحاة هو محدث حركات الإعراب التي تكمن أهميتها في الكلام باعتبارها إبانة عن الوظيفة الذاتية للكلمة، وبكونها كلمة ذات دلالة خاصة، وأنّ هذه العوامل تنقسم إلى قسمين رئيسين، وهما: العامل المعنوي، والعامل اللفظي.

فالعامل المعنوي ليس له لفظ ملفوظ، بل يدرك بالعقل والحس، و أما اللفظي منه ما كان للفظه وجود ينطق به، ويدرك بحاسة السمع، فيقول الجرجاني حول هذا التقسيم: "... لأن هذه العوامل إما أن تلفظ باللسان وتعرف بالجنان، فهي لفظية، أو لا تلفظ باللسان بل تعرف بالجنان فهي معنويّة".(13)

أما القسم الأوّل فيعمل الرفع في المضارع وهو (التّجرد)؛ إذ أنّ الفعل المضارع يرفع "لتجرده من النواصب والجوازم، فالتجرد هو عامل الرفع فيه، فهو الذي أوجب رفعه وهو عامل معنوي، كما أن العوامل في نصبه وجزمه عوامل لفظيّة لأنها ملفوظة".[14]

كما يعمل العامل المعنوي الرفع في المبتدأ أيضاً؛ إذ إنّ الابتداء(عند البصريين) هو الذي عمل الرفع في المبتدأ، وهو عامل معنوي أيضا كما يلاحظ، وفي ذلك يقول سيبويه "فأما الذي يُبنى عليه شيء فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله؛ لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنيّ على المبتدأ بمنزلته".[15] فما سوى ذلك من العوامل فكلها لفظية، وعامل اللفظي هو الأصل لأنه الأقوى، إذْ إنّه محسوس يدرك بالسمع ولذلك وُجِدَ في جميع أقسام الكلم من الأفعال، والحروف، والأسماء.[16] لكن قوة هذه العوامل ليست متساوية في العمل، فحين كانت عوامل الأفعال هي العوامل الأصلية، فإن القسمين الآخرين فرعيان لها؛ لأننا لا نجد فعلاً غير عامل إلا القليل، لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له كما بينوه. وفيما يلي تفاصيل لأضرب عوامل الأفعال.

الأفعال العاملة وأضربها:

والأفعال العاملة على ضربين، لازم: وهو ما رفع فاعله ولم ينفذ إلى مفعول، ومتعدٍ: وهو ما تجاوز فاعله فنفذ إلى مفعوله فنصبه، وذكر مفعوله مع فاعله جائز لا لازم، ولا واجب، على هذا يكون الرفع في الأفعال عام والنصب فيها خاص،[17] ومجمل القول في المتعدّي أنه ثلاثة أقسام:

1-ما يتعدّى بنفسه إلى مفعول واحد: مثل "زَرَعَ الْفَلاَّحُ الْقَمْحَ"أو بواسطة حرف الجار نحو "غَضِبْتُ مِنْ زَيْدٍ" أو يتنوع بين التعدي بالجار تارة والتعدي بنفسه أخرى كقوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾،(سورة النحل114) وقوله: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾،(سورة لقمان:114) وقد يتعدى لواحد بنفسه ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجارِ نحو:(فغر فاه) بمعنى فتحه، و (فُغِرَ فوه) بمعنى انفتح.[18]

2-متعد إلى مفعولين، وهو على نوعين:

أ- ما كان أصل المفعولين مبتدأ وخبراً، وهي أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب.،كقولهم: "ظنَّ الجيشُ العدوَّ قوياً".

ب-ما لم يكن أصل المفعولين مبتدأ وخبراً. ويمكن أن يكتفي هذا الفعل بمفعول واحد ولكن ذكر المفعولين معه أتم للفائدة، ومثله: ألبس الأميرُ الفقيرَ جبةً.(19)

3-متعد إلى ثلاثة مفاعيل، أصل الأوّل منها الفاعل أو نائب الفاعل، وأصل الثاني والثالث المبتدأ والخبر، ومثاله: أعْلَمْتُ زَيْداً الشَّمْسَ طَالِعَةً. وأُريكَ محمداً طالباً.

هذا أهم ما يتعلق بنصب الأفعال المتعدية، وأما ما يتعلق بالعوامل في المنصوبات الأخرى كالخبر والتمييز والمفعول المطلق وظروف الزمان والمكان والمفعول له والحال، فالخبر والتمييز خاصان لا يعمَّان كل الأفعال؛ إذ إنه ليس كل الأفعال يلزم فيها ذكر خبر، إلا الأفعال الناسخة ك "كان"، و"عسى"، و"كاد" اللواتي لهن أخبار، وكذا التمييز لا يكون في كل فعل، وجملته أنه اسم نكرة، بمعنى "من"، مبين لإبهام اسم أو نسبة. والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم ك "عشرين درهماً" فـ "عشرون" هو عامل النصب في "درهماً"، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه ك (طبْ نفساً)، وهكذا.(20) ولما كان عامله في الأكثر غير متصرف لم يجز فيه التقديم كما جاز في المفعول التقديم والتأخير. فهذه العلّة في عدم جواز تأخير معموله كغيره من العوامل النحوية الأخرى.

أما المنصوبات التي تساوت الأفعال في نصبها فخمسة:

أولاً: المفعول المطلق، وعامله إما مصدر مثله، نحو قوله تعالى:﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاء مَّوْفُورا﴾(سوراة الإسراء63) أو ما اشتق من فعل،فنحو قوله تعالى:﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾(سورة النساء:164)أو وصف، نحو قوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفّاً﴾(سورة الصافات:1)

والثاني: مما تتساوى الأفعال في نصبه، الظرف، وهو اسم الزمان أو المكان؛ لأن الفعل لا يصح وقوعه عارياً منهما، فدلّ عليهما بمعناه، وقد تعدى الفعل إلى جميع أسماء الزمان لكونها أشبه بالأحداث ولم يتعد من أسماء المكان إلا إلى ما كان منها مبهماً غير مختص، مما في الفعل دلالة عليه كالجهات الست وما أشبهها من ظروف المكان المبهمة.(21)

والثالث: المفعول له، ويكون دائماً مصدراً منصوباً ناصبه فعل من غير لفظه؛ لأن الشيء يتوصل به إلى غيره ولا يتوصل به إلى نفسه، ولا يكون في كل مصدر بل أكثر ما يقع من المصادر التي هي من أفعال النفوس كالطمع والرجاء.(22)

والرابع: الحال،وأصل العامل فيه الفعل أو ما في معناه. والفعل إما متصرف أو جامد.وأما ما في معنى الفعلوالذي يعمل في الحال فلفظ مضمّن معنى الفعل دون أحرفه، منه قول الشاعر:

كأنّ قُلُوبَ الطّيرِ رَطْباً ويَابِساً * لَدَى وَكْرِهَا الْعُنّابُ والْحَشفُ الْبَالِي(23)

فعامل الحالين وصاحبهما قوله "كأنّ" وهو حرف متضمن معنى الفعل "أشبه" دون حروفه، ويتفرع عنهماعوامل أخرى.(24)

والخامس:المفعول معه،وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه بوساطة الواو، والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها ومثل ذلك:"ما زلت أسير والنيل"،(25)أي مع.وكذلك العامل في المستثنى فإن فيه أقوالاً؛ منها قول سيبويه إنّ العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بوساطة إلا،(26) أي أن ما قبلها يعمل في المستثنى بوساطتها كما في المفعول معه.

ومن الأفعال العاملة ما يستعمل استعمال الأدوات، وتختص بأحكام تنفرد بها عن أغلب الأفعال، ومن ذلك "كان" وأخواتها، وهي الأفعال الناقصة التي لا تكتفي بمرفوعها ولا استغناء لها عن منصوبها، والفرق بينها وباقي الأفعال أنها تدل على أزمنة مجُرّدة من الأحداث؛ لذلك كانت أفعالاً ناقصة، أمّا الأفعال فهي موضوعة للدلالة على الأحداث وعلى أزمنتها المعينة فكانت أفعالا تامة.

ومنها أفعال المقاربة مثل "عسى"، و"كاد"،ف "عسى" جامدة يرتفع بها الاسم ويفتقر إلى خبر منصوب صريحاً؛ إذ لا يكون إلا مصدراً مقدراً غير مصرح بلفظه وذلك المصدر هو "أن والفعل"، وقد تستغني به عن الخبر. وأمّا "كاد" ففعل متصرف، وهو أشد مطالبة للفعل من "عسى" وأقرب إلى الحال، ولهذا استغنى عن دخول "أنّ" في خبره، وما تبقى منها ما يستعمل استعمال "عسى"، ومنها ما يستعمل استعمال "كاد".(27)

ومن تلك الأفعال "نعم" و"بئس" وما جرى مجراهما من الأفعال مما يقتضي مدحاً أو ذماً، وحكمها في العمل أنها ترفع من الأسماء الظاهرة فاعلين معرّفين بـ "أل" الجنسية أو بالإضافة إلى

ما قارنها، أو مضمرين مستترين مفسرين بتمييز نحو قول الله تعالى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاء مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾، (الكهف: 50) وقوله: نعم امرأً هَرِمٌ، ففي كلا الشاهدين ضمير مستتر فاعل، مفسر لإبهامه بالتمييز.[28]

ما تقدم دراسته، هو أهم ما يتعلق بالعوامل الأصلية، وهناك أسماء تعمل عمل أفعالها ولكنها تتخلف عنها ولا تبلغ منزلتها في العمل ومن هذا القسم اسم الفاعل؛ لأن أسماء الفاعلين لما شابهت الأفعال المضارعة أعملتْ حملاً عليها، كما أعرب المضارع لمشابهته أسماء الفاعلين، ولذا منعوا اسم الفاعل من العمل إذا كان يعبر عما مضى. واسم المفعول في العمل كاسم الفاعل في أنه يعمل عمل فعله الجاري عليه فنقول: هذا رجل مشكورٌ أخوه، فأخوه مرفوع لأنه اسم ما لم يسمَّ فاعله كما أنه في يُشكرُ أخوه كذلك،[29] وتنصبه به أيضاً إن كان فعله متعدياً كقولك: زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَماً، كما تقول: يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَماً. أمّا الصفات المشبهة فتعمل الرفع خاصة ولا تنصب مفعولاً فإن نصبت فعلى التشبيه بالمفعول لا على المفعول الصريح؛[30] وإنما عملت؛ لأنها شابهت اسم الفاعل بكونها صفة تثنّى، وتجمع،وتذكّر، وتؤنّث،[31] إلا أنها فروع على أسماء الفاعلين إذ كانت محمولة عليها،فانحطت عنها ونقص تصرفها عن تصرف أسماء الفاعلين كما انحطت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال، فلا يجوز تقديم معمول الصفات المشبهة عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل[32] وأما المصادر العاملة عمل الأفعال فهي كل مصدر قُدّر بـ "أن والفعل، أوْ ما والفعل"؛ وإنما عمل المصدر إن كان على هذه الصفة؛ لأنه في معنى الفعل ولفظه متضمن حروف الفعل فجرى مجرى اسم الفاعل فعمل عمله.[33]

ومما عمل عمل الأفعال، ألفاظ سميت بها الأفعال، أي قامت مقامها ودلت عليها بعملها عمل تلك الأفعال، والفرق بينها وبين مسمياتها من الأفعال أنها وإن عملت عملها فإنها ليست بصريح أفعالا لعدم التصرف الذي هو خاص بالفعل، ولذلك نقص تصرفها في معمولها عن تصرف الفعل وانحطت في ذلك رتبته،[34] وهي على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول وهو ينقسم إلى متعدّ للمأمور وغير متعدّ له، فالمتعدي نحو قولك: عَلَيْكَ زيداً، أي: إلْزَمْهُ. وغير المتعدّ نحو: صه أي اسْكُتْ، وأسماء الأخبار نحو: هَيْهَاتَ ذَاكَ، أيْ بَعُدَ.[35]

والقسم الأخير من العوامل، هو قسم الحروف، والعامل منها ما اختص بالفعل أو الاسم، إذْ لا يعمل الحرفُ إلاّ إذا كان مختصاً فيعمل فيما اختصّ به، والمهمل هو غير المختص بأحدهما، إلا أن بعض الحروف قد تكون مختصة وهي غير عاملة، وعلة ما جاء من هذا الضرب في امتناعه عن العمل أنّه يتصل بما اختص به اتصالاً شديداً، حتى يصبح لشدة اتصاله به كالجزء منه.[36]والحروف العاملة على ثلاثة أقسام:

أوّلها:ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهي الحروف المشبهة بالفعل، وقد تدخل عليها "ما" فتكفها عن العمل، وهذه الحروف هي "إنّ" وأخواتها، فإذا دخلت عليها "ما" كفتها عن العمل؛ لأن (ما) أزالت عنها اختصاصها بالأسماء.

ثانيها:حروف جزم الفعل المضارع وأدوات الشرط الجازمة.

ثالثها:حروف الخفض أو الجرّ. وأمثلة هذه الأدات أو الحروف واضحة وجليّة.

وقد يُضمر العاملُ لا لثقله لكن لغير ذلك من التعويض منه؛ أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه، وذلك نحو (أنْ) مع الفعل إذا كان جواباً للأمر والنهي، نحو قولك: اذهبْ فيذهبَ معك، وقوله تعالى: ﴿لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهَّ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى﴾(سورة طه 61)وذلك أنهم عوَّضُوا من (أنْ) النّاصبة حرف العطف، وكذلك قولهم[37]: لاَ يَسَعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجُزَ عَنْكَ، وقول الشّاعر:

فقلتُ لهُ لا تَبْكِ عيناك إنّما * نحاوِلُ ملكاً أو نموتَ فنُعْذَرَا

صارت "أو" و"الواو" فيه عوضاً من (أنْ)، وكذلك الواو التي تحذف معها "رُبَّ" في أماكن كثيرة، نحو قول الشاعر:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ * عَلَيّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي.[38]

غير أن عامل الجرّهو"ربّ" أي: وربّ ليلٍ، لا الـ "واو"، كما أنّعامل النصب في الفعل إنما هو"أنْ" المضمرة، لا الـ "فاء" ولا الـ "واو" ولا الـ "أو".

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره. مصدراً كان أو غيره، فالعمل الآن إنما هو لهذا الظاهر المقام مقام الفعل المحذوف،ومنه أيضا ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك: إِذَا رَأَيْتَ قَادِماً:خيرَ مَقْدَمٍ، أي: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ. فنابت الحال المشاهدة

مناب الفعل الناصب فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله؛ بلْ لأن ما ناب عنه جرى عندهم مجراه، ومؤدّ تأديته. (39)

الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية:

يقصد بالإعراب هنا ما يقابل البناء من المصطلحات الثنائية النحوية (الإعراب والبناء)، وهي تلك التغيرات الطارئة في آخر الكلمات المعربة في الجمل؛ نتيجة لدخول العوامل الإعرابية فيها –كما مرّ سابقا–؛ فتتغير من حالة إلى أخرى في الجملة. لذلك عرف بعض النحاة المعرب على أنه: "ما تغيرّ آخره بتغيرّ العامل فيه لفظا أو تقديرا".(40) وسمي الإعراب إعرابالأنه يبينّ المعاني، فهو مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته، إذا بينها. ومنه قول الرسول – صلى الله عليه وسلم: "الثيّب يعرب عنها لسانها".(41) أي يبين ويوضح.

ويعدُّ التمييزُ بين حالة الإعراب وعلامة الإعراب فرعاً عن ثنائية الإعراب والموقع الإعرابي، فلكلِّ موقع إعرابي فعليا كان أو فاعليا أو مفعوليا حالةٌ إعرابيةٌ، على أنه يميزّ بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية تمييزاً يشابه تمييز صاحب المنوال النحوي العربي بين ما هو مجرّد وما هو عيني، فيقول: "والحالة الإعرابية أمرٌ اعتباري ذهني، أما العلامة الإعرابية فأمر لفظي". وتظهر الحالات الإعرابية في اللفظ بالعلامات الإعرابية، ولا تظهر تارة أخرى، والحالات الإعرابية في اللغة العربية أربعة هي: الرفع والنصب والجر والجزم، وقد تظهر هذه الحالات بالعلامات الأصلية وهي على التوالي: الضمّة، والفتحة، والكسرة، والسّكون. أو بالعلامات الفرعية لها كإعراب الأسماء الستة بالحروف، أو تنوب علامة أصلية لعلامة أصلية أخرى ،كنيابة الفتحة للكسر عند جرّ الممنوع من الصرف، والعكس أيضا، بينهما عند جرّ الجمع المؤنث السالم؛ يلاحظ من هذا أن العلامة الإعرابية شيء والحالة الإعرابية شيء آخر، فحين كانت العلامة الإعربية أغلبها الملفوظة فإنّ الحالات الإعرابية مصطلاحات نحوية غير الملفوظة وإنما تدرك بالحس فقط، وعلاماتها الأصلية والفرعية هي الدليل عليها، لذلك عرّف محمد رشاد الحمزاوي الحالة الإعرابية بأنّها: "التغيرات التي تلحق نِهاية الكلمات على حسب وظيفتها النحوية في الجمل.(42)

وعلى التمييز بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية يقول بعض النحاة في نقدهم لقدامى النحاة في تقديرهم تارة العلامة الإعرابية، فيقول: "وإذا كانت العلامة أمراً لفظيّاً فمن غير السليم أن نقول بأنّها مقدرةٌ أوْ مَنْويّةٌ أو غير ذلك من العبارات التي يردّدها النحاة؛ لأن الكلمة أو الصوت الذي لم يلفظ أمرٌ لا وجود له... وبناء على هذا انقسمت الحالة الإعرابية – لا العلامة الإعرابية – إلى ظاهرة وغير ظاهرة، أما العلامة الإعرابية فهي موجودة أو غير موجودة..."(43)

ويلاحظ أن عبد الرّحمن أيّوب في النص السابق، لا يرفض التقدير على إطلاقه، لكنّه يرفض أن يكون ما يقدره النحاة على أواخر الكلمات من حركات عند اختفائها علامات إعرابية، وإنما هي حالات إعرابية، إذْ العلامة الإعرابية عنده أمر لفظي لا يحتمل التقدير. فاختلافه مع النحاة المتقدمين في هذه المسألة اختلاف في المصطلحات فحسب.

والحالة الإعرابية كما يصوّرها لنا التراث النحوي نوعان: أصلية ومستعارة. فالأصلية مثل رفع "زيدٌ" على الفاعلية في "قَعَدَ زَيْدٌ"، أما المستعارة فإن النحاة لم يقولوا بها إلا قليلاً، وذلك في مثل قولهم: "جِئْتُ بِلاَ زَادٍ"، فـ"الباء" حسب تحليل النحاة لهذا النموذج حرف جرّ زائد، وتفيد "اللاّم" معنى "غير"، وهي شبه مضاف إلى "زاد"، واستعارت كلمة "زاد" الجرّ من "لا".(44)

علاقة بين العامل الإعرابي والعلامة الإعرابية:

بمقضى ما تقدم من فقرات هذه المقالة يبدو جليا الرابط والعلاقات الحاصلة بين العوامل الإعربية والعلامة الإعرابية، فحين كان العامل الإعرابي هو المنتج والمسبب للإعراب؛ جاءت علامات الإعراب أمارات ودلائل لتلك العوامل، أما الحالات اللإعربية فهي مصطاحات نحوية موضوعة لإبانة الإعراب، كما أنّها محدثَة من قبل العامل النحوي، في ذلك قال ابن مالك في حديثه عن الإعراب في باب البناء والإعراب:

والـرفع والنصب اجعلن إعرابا * لاســـم وفعل نـــحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجرّ كما * قد خصص الفعل بأن ينجزما(45)

وبعد أن ذكر هذه الحلات الإعرابية الأربعة الموجودة في النحو العربي وهي: الرفع والنصب المشتركان في الاسم والفعل، والجرّ الخاص بالاسم، وكذلك الجزم الخاص بالفعل، واصل بذكر العلامات الأصلية والفرعية لهذه الحالات تنبيها للمتعلم المتتبع على أنها ليست شيئا واحدا، فعلامة الشيء لا تكون هي الشيء نفسه، فقال:

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر.

واجزم بتسكين وغير ما ذكر * ينوب نحو جا أخو بني نمر(6[4])

هذه هي الحلات الإعرابية وعلاماتها الأصلية، أما أن العوامل الإعرابية لهذه الحالات فلا يوجد في النحو اسم أو فعل مرفوع أو منصوب من دون رافع أو ناصب له، وعلامة هذا الرفع أو النصب إما أن تكون أصلية أو فرعية، وكذلك لا يوجد في النحو اسم مجرور من غير جارٍ له، وتكون علامة هذا الجرّ أصلية أو فرعية، كما أنه لا يكون أيّ فعل مجزوم من غير جازم له، وتكون علامة هذا الجزم أصلية أو فرعية كما مرّ تفصيل ذلك.

قد يكون العامل الإعرابي معنويا، ويكون لفظيا أيضا، كما أنّ العلامة الإعرابية لفظية في الغالب وقد تأتي معنوية؛ فعلى سبيل المثال حذف النون عند نصب أو جزم الفعل المضارع اللاحق بياء المخاطبة أو ألف الاثنين أو واو الجماعة علامة إعرابية معنوية.

بهذا يتضح التمييز والتفريق بين العامل الإعرابي وعلامة الإعراب، ففي الإعراب الصحيح لجملة: محمدٌ زكيٌّ، مثلا، نقول: "محمد" مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و"زكيٌّ" خبر مبتدأ مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وكذلك في مثل جملة: "يقرأُ إبراهيمُ الكتابَ في الفصلِ جالسا" نقول: "يقرأُ": فعل مضارع مرفوع لتجرده من عامل نصب أو الجزم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و"إبراهيمُ": فاعل مرفوع بالفعل (يقرأ)، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و"الكتابَ" مفعول به منصوب بالفعل (يقرأ)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و"في" حرف جرّ مبني على السكون، و"الفصل": مجرور بحرف جر (في) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، و"جالسا": حال منصوب بالفعل (يقرأ) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وبهذا يكون الإعراب واضحا مفصلا وغير غامض أو مخلا، كما يكون موافقا للقواعد النحوية التي يدرسها الطلبة في قاعات دراساتهم، فيجدونه تطبيقات واضحة لتلك القواعد. وفقنا الله في ما علمنا ونفعنا به وزادنا علما.

الخاتمة

يختتم الباحث جولته في هذه المقالة العلمية ببعض النتائج والتوصية التي يمكنه حصرها في النقاط الآتية:

- أن العوامل الإعرابية ليست هي العلامات الإعربية، وأن الخلط بين الأمرين في الإعراب غير جيد وليس بإعراب مستقيم، وإن قصد به الإيجاز والاختصار؛ لوقوع اللبس فيه.
- العلاقة بين العامل الإعرابي والحالة الإعرابية علاقة تلازمية، لا يمكن الانفكاك بينهما.
- الحالات الإعرابية مصطلحات نحوية موضوعة لا لفظ لها، وهي ناتجة من العوامل النحوية، ولها علامات أصلية وفرعية.
- يستحسن على الأساتذة تدريب الطلاب – خصوصا في مراحل ما بعد الثانوية — على الاكتشاف آثار العامل النحوي ودوره في الإعراب المعربات، مما يعين الطالب على فهم حقيقة الإعراب وعدم الخلط بين المصطلحات النحوية.

وآخر الدعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش والمراجع

1- المعجم الوسيط، معجم اللغة العربيّة بمصر، ص 628.

2- المصدر السابق، ص 628.

3- ابن الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق بهجة البيطار، دمشق – سوريا، من مطبوعات مجمع العلمي العربي، ص 68 - 69

4- ابن جني، **الخصائص**، ج 1، ص 111.

5- عبد القاهر الجرجاني، **العوامل المئة النحويّة في أصول العلم العربيّة**، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق البدراويّ زهران، دار المعارف، ط 2، ص 83-86.

6- محمد عيد، **أصول النحو العربيّ في نظر النحاة** وابن مضاء وعلم اللغة الحديث، ص 208

7- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

8- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

9- عبد القاهر الجرجاني، **العوامل المئة النحويّة... المرجع نفسه**، ص 73. ويستحسن أن يستخدم كلمة (مجزوم) بدلا من (ساكن) لتطابق مصطلحات الموضوعة للإعراب، فالرفع والنصب والجر والجزم حالات إعراب، في حين أنّ الضمّ، والفتح والكسر والسكون علامات لتلك الحالات.

10- محمد الأنطاكي، **المحيط في أصوات العربية**، ج 3، ص 65.

11- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص 38.

12- سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص10.

13- عبد القاهر الجرجاني، **العوامل المائة النحوية... المرجع السابق**، ص84.

14- مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، ط 9، ج1، لبنان، 1962م ، ص 172.

15- سيبويه، **الكتاب، المرجع السابق**، ج 1، ص 278.

16- ينظر، ابن خشاب، **المرتجل**، ص 114.

17- **المرجع السابق**، 116.

18- ينظر، **ابن هشام**، شذوذ الذهب، ص 356.

19- ينظر، ابن خشاب، **المرتجل**، ص 155

20- ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج 2، ص 108-109

21- ينظر، ابن خشاب، **المرتجل**، ص 157.

22- المرجع نفسه، ص 159.

23- البيت لامرئ القيس،ينظر، ديوان الامرئ القيس وابن قتيبة، والشعر الشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة- مصر، 1423هـ،2003م،ج 1، ص 111.

24- ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج 2، ص 91-92.

25- سيبويه، **الكتاب**،**المرجع السابق**، ج 1، ص 177.

26- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 2، ص 76.

27- ابن خشاب، **المرتجل**، ص 124.

28- ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج 2، ص283.

29- سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 87.

30- ابن يعيش، **شرح المفصل**،ج 6، ص80.

31- ابن خشاب، **المرتجل**، ص 239.

32- رضي الاستراباذي،**شرح الكافية**، ج 2، ص205.

33- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 6، ص82.

34- المصدر نفسه، ج 6،ص 60.

35- الزمخشري، **المفصل**، ص 61.

36- ابن خشاب، **المرتجل**، ص 168،227.

37- البيت لامرئ القيس،ينظر، ديوان الامرئ القيس، والشعر والشعراء، ابن قتيبة، ج 1، ص 421.

38- البيت لامرئ القيس،ينظر، ديوان الامرئ القيس ص 13.

39- ابن جني، الخصائص، ج 10، ص263 – 264.

40- كتاب أسرار العربية ، الأنباري، تحقيق: فخر صالح قداره، دار الجيل – بيروت، 1415هـ\1995م، ص: 44

41- مسند الإمام أحمد (4\192)، وسنن ابن ماجه (1\602)

42- محمد رشاد الحمزاوي. **المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية** (معجم عربي أعجمي – وأعجمي عربي)، الدّار التونسية للنشر، 1987م، ص 56.

43- عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص 48.

44- محمد الخضري، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ص 27

45- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق د/إميل يعقوب، ج 1، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس- ليبيا، ص: 33

46- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.